

إيران =السلطة=تواصل=الضغط=على=نشاط=حقوق=المرأة=مراج=اقترا=ب=الذكر=و=السنوية=للمظاهرة

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات الإيرانية إلى الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن امرأتين اعتقلتا بشأن أنشطتهما السلمية الرامية إلى تعزيز المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل، وإلى وقف جميع إجراءات المحاكمة التي يمكن أن تؤدي إلى إيداع سجناء رأي آخرين السجن، وإلى الكف عن مضايقة الذين يقومون بحملات دفاعاً عن حقوق المرأة في إيران. ويساور منظمة العفو الدولية القلق من أن هؤلاء المتظاهرين باتوا مستهدفين بشكل متزايد منذ NM إبريل/نيسان OMMT، عندما اتهم وزير المخابرات غلام حسين محسنى إيجيبي علناً الحركة النسائية والطلبة المشاركين في الحملة بأنهم يشكلون جزءاً من مؤامرة معادية تهدف إلى "التخريب الخفيف" للحكم في إيران.

كذلك تدعو منظمة العفو الدولية السلطات الإيرانية إلى احترام الحقيين المعترف بهما دولياً في حرية التعبير والتجمع والسماح بإقامة تجمع مقرر في NO يونيو/حزيران OMMT. كذلك ينبغي على السلطات التأكد من تماشي عملية الحفاظ على الأمن خلال الاجتماع مع المعايير الدولية لإنفاذ القانون مثل مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، ومن وجوب عدم تكرار الأحداث السابقة عندما هاجمت الشرطة المتظاهرين المسالمين المطالبين بحقوق المرأة وسواهم من المتظاهرين أو استخدمت العنف ضدهم على نحو آخر.

اعتقال الناشط

ألقت السلطات الإيرانية القبض على عضوين في "حملة المساواة" التي تهدف إلى جمع مليون توقيع من الإيرانيين لمساندة المطالبة بإصلاح القانون لوضع حد للتمييز القانوني ضد المرأة، في الفترة التي تسبق حلول الذكرى السنوية الأولى لمظاهرة طالبت بمساواة المرأة في الحقوق بموجب القانون الإيراني.

وبحسب الموقع الإلكتروني للحملة (http://weforchange.info/english/spip.php?article100&var_mode=calcul) فُقبض على احترام شادفار، وهي عضو عمرها SO عاماً في المركز الثقافي النسائي ما برحت تنشط في جمع التواقيع من أجل الحملة، وذلك في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر NM يونيو/حزيران OMMT من جانب الشرطة التي أتت إلى منزلها مع جارة عمرها RM عاماً لا تود كشف اسمها، ويبدو أنه فُقبض عليها أثناء جمعها التواقيع. وبحسب مريم تقفي ابنة احترام شادفار، اقتيدت والدتها من جانب موظف رسمي يرتدي ملابس مدنية وامرأة ترتدي الشادور وجندي، لم يكن بحوزتهم مذكرة اعتقال برغم أنها مطلوبة بموجب القانون الإيراني.

وقال المسؤولون إن المرأتين سيتم استجوابهما وإعادتهما إلى منزليهما بعد ساعة. بيد أنه لم يتم إخلاء سبيلهما. واقتيدتا إلى مركز شرطة نيلوفار ومن ثم نُقلتا إلى مركز فوزارا للاعتقال، حيث يعتقد أنهما ما زالتا محتجزتين، بعدما أصدر قاض امرأاً بإلقاء القبض عليهما. ولا يعرف بأنه تم توجيه أية تهمة إليهما، لكن الناشط يعتقدون أنهما اعتقلتا بشأن جمعهما توقيع من أجل الحملة. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنهما سجينتا رأي احتجزتا لمجرد تعبيرهما السلمي عن حقهما المعترف به دولياً في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وبالتالي يجب الإفراج عنهما فوراً ودون قيد أو شرط.

كذلك أجرت السلطات الإيرانية اعتقالات أخرى لأشخاص كانوا يجمعون التواقيع دعماً للحملة. وهم يشملون خمس نساء ناشطات في "حملة المليون توقيع" فُقبض عليهن في O إبريل/نيسان OMMT أثناء جمعهن توقيع في حديقة لاله العامة بطهران. وأُخلى سبيل ثلاث منهن بعد قضائهن يوماً واحداً قيد الاعتقال. لكن محبوبه حسين زاده وناهد كشافارز اقتيدتا إلى سجن إيفين ولم يخلَّ سبيلهما إلا بكفالة في NR إبريل/نيسان OMMT. وبحسب ما ورد اتهمتا "بالعمل ضد أمن الدولة من خلال القيام بدعاية ضد النظام".

عمليات انتقامية ضد المشاركين في مظاهرة NO يونيو/حزيران OMMS

في مظاهرة سلمية جرت في NO يونيو/حزيران OMMS، ألقى القبض على حوالي TM ناشطاً، تعرض بعضهم للضرب على يد الشرطة. وأُخلى سبيل معظمهم بعيد ذلك، لكن سيد علي أكبر موسوي خوئيني احتُجز طوال أكثر من أربعة أشهر ويزعم أنه تعرض للتعذيب في الاعتقال. وقد يواجه عدد من المشاركين في المظاهرة إجراءات قضائية: وبرُئت ساحرة هيليا بني يعقوب، وهي صحفية، من تهمة المشاركة في مظاهرة غير قانونية في فبراير/شباط OMMT. وحُكم على خمسة آخرين بالسجن: ففي NU إبريل/نيسان OMMT، حكم على فريبا داوودي مهاجر بالسجن لمدة أربع سنوات، وأوقف تنفيذ ثلاث منها، وحُكم على سوزان تهماسيبي بالسجن لمدة سنتين، وأوقف تنفيذ NU شهراً منها؛ وفي OQ إبريل/نيسان OMMT، حكمت الشعبة السادسة في محكمة الثورة في طهران على كل من نوشين أحمددي خرساني وشهلا انتصاري وبارفين أردالان بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة "التواطؤ والتجمع (الهادفين) إلى تعريض الأمن القومي للخطر"، وأوقف تنفيذ سنتين ونصف ال UT؟نة منهما. ولم تُعتقل حالياً أي من هذه النساء الخمس بانتظار نتيجة الاستئنافات المقدمة ضد العقوبات الصادرة عليهن.

وفي مايو/أيار، أعلن الحكم على بهاره هدايت، الطالبة الجامعية ورئيسة اللجنة النسائية في مكتب تعزيز الوحدة، وهي منظمة طلابية، بالسجن لمدة سنتين، مع إيقاف تنفيذها لمدة خمس سنوات، بتهمة "العمل ضد أمن الدولة". وقد حوكت في إبريل/نيسان، بدون حضور محاميها، وبحسب ما ورد بُرئت من تهمتين أخريين هما "المشاركة في مظاهرة غير قانونية" و"الإخلال بالنظام العام". كذلك استُدعيت نساء أخريات إلى جلسات المحكمة برغم عدم النطق بعد بالأحكام عليهما.

وفي Q مارس/آذار OMMT، في إحدى جلسات محاكمة النساء الخمس اللاتي حُكم عليهن في إبريل/نيسان، ألقت الشرطة القبض على PP امرأة تجمع بصورة سلمية خارج قاعة المحكمة احتجاجاً على المحاكمة. وأُفرج عنهن جميعاً، بعضهن بكفالة، لكن البعض الآخر ما فتنن يواجهن المضايقة والاضطهاد من جانب السلطات. فعلى سبيل المثال، اعتُقلت زينب بيقامبار زاده، وهي طالبة وناشطة لحقوق المرأة مشاركة في حملة المساواة، في T مايو/أيار OMMT، عقب استدعائها إلى المحكمة بشأن مشاركتها في تجمع Q مارس/آذار. وأُخلى سبيلها

بكفالة في NS مايو/أيار، بعدما عرقل مسؤولو المحكمة بصورة متكررة محاولات والدها لدفع مبلغ الكفالة. كذلك أمضت أربعة أيام رهن الاعتقال في يناير/كانون الثاني OMMT أثناء جمع التوقيعات في مترو الأنفاق بطهران. وفي NU إبريل/نيسان ورد أن ست نساء أخريات حضرن جلسة محاكمة جرى فيها استجوابهن حول تجمع Q مارس/آذار. وبحسب ما ورد اتهمت كل من برفين أردالان وزارا أمجديان أنصاري ونسرين أفضلي ونيلوفار غولكار ومرضية (مينو) مرتضي لانغارودي "بالتجمع والتواطؤ للإخلال بالأمن القومي"، و"الإخلال بالنظام العام" و"عصيان أوامر المسؤولين". وفي إبريل/نيسان أيضاً، استُدعيت أزاله فرقاني، التي صدر عليها في NN إبريل/نيسان حكم بالسجن لمدة سنتين مع وقف التنفيذ بشأن مظاهرة NO يونيو/حزيران، استُدعيت إلى المحكمة حيث استُجوبت وأُبلغت بأنها تواجه تهماً جديدة بشأن تجمع Q مارس/آذار.